وتلزم القيمة وقت العتق
ان قطر ثمنه او مسلما
وقبضه ان مكرها الا يلزم
وخالف الفاسد من بيوع
يجوز بالاجازة الغلة
وينقض تصرف من اشترى
والقيمة في وقت عتق تعتبر
والامر اكراه من السلطان
ولمن غير الشرط ان علم
او قطع اصبع يخاف التلفا
وان اتلف المحرم قتل الصيد
لو اكره البائع لا من اشترى
ضمنه فيمته للبائع
ان ضمن مكرها قد رجعا
وان يضمن مشتر قد نفذا
بخلاف ما اذا اجاز المالك
على اكل ميتة وشرب خمر
وان بقتل او بقطع عمدا
ان اكره بقطع او بقتل
وقلبه اطمئن بالايمان
ولم تبن زوجته ديانة
وقد خص اتلاف مال المسلم
الاصل وضمن من اكرها
لو اكره على الزنى ما فعلا
في جانب المرأة بالاكراه

ولو مع اعساره المحقق
المبيع طوعا فالنفاذ لزما
وردّه ان بقي محسّنا
في صور محصورة في اربع
كالصحة باجان ثم قوليّة
منه وان بتداول تلزرا
والثمن ان ماته عمن ذكر
وان بلا وعد من جاني
بدا له الحال الهلاك المعين
منه عليه او لعضو متلفا
وبه قتل اثيب بالتعدي
فهلك في يد ذا المشتري
وخير المكره في الدفاع
على مشتر بالقيمة اذ دفعا
كل شراء بعده ويحذى
احدها تنفذ لا تستدرك
قد اكره بحبسه لم يخير
واثم ان صبر افقتيلا
على كفر وذي بقصد الفعل
وبصبره يؤجر بالجنان
وفي القضاء كانت الاباحة
بقتل او قطع له مع علم
ويقاد منه بعمد اذ اتى
اذ بالضياع النفس فيه قتلا
الملجئ قد رخص عن اتى به

وبغيره

كتاب الحجر

هو منع من نفاذ تصرف
فلم يحجر طلاق مجنون غلب
كحكمه الصبي والعبد اقر
عالا وبالمال مضى في حقه
من عقد منهم وكان عاقلا
وضمنوا مقوما اما بالتلف
لا الحجر المكلف بالسفه
بل اسم المعلم للعيال
وعما على مكلف حجر

اذا زنت لا عنه فيما ضبطا
معه والا لا على ما صححا
وبقيمة العبد على التفاوت
ان لم يكن وطئ له تقدما
وبجمعة والايلا والالتعان
وصح الاكراه في الوكالة
فلا يمين زوجته في الحالة
بالقتل عمدا او بحد ساري
ان كان متهما به محققا
بالدين والصلاح فالمعروف
او بيع كرهه فاكراه تقلي
السلطان صح بيعه وقررا
لهبة المهر ففعلها هدد
ان يتزوجه عليه يافطن
فالقول قول المكره بلا اختفا

بجنون او صغر وفي الكشف
كعتقه والا باقرا اطلب
بحد او قود ينفذ ما ذكر
فقط وادّى بعد فك رقبه
اجازه وليه او اهملا
اذ ليس في الفعلي حجر يقتضي
وفسقه وعدم النسبه
باطلة مثل طبيب جاهل
عندهما وبه يفتى فاذكر

Copyright © King Saud University